

البطالة والإقصاء الاجتماعي

أ. زكية سبتي

أستاذة مساعدة كلية العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع /
جامعة الجزائر.

لم تعد البطالة مجرد أرقام تشير إلى سوء وضعية التشغيل في المجتمع الجزائري أو إلى عجز السياسة الاقتصادية الوقوف أمام هذه الظاهرة بل أصبحت كمرض يُعَرِّض المجتمع إلى أزمة قد تقضي على الأسس الذي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي، فعندما نجد حوالي ربع المجتمع¹ مقصي من الأسلوب الذي يعتبر الطبيعي للانتماء الاجتماعي - ونقصد بذلك الاندماج عن طريق العمل - يكون المجتمع هنا أمام أزمة تتعدى كونها أزمة تشغيل فقط.

وفي هذا الصدد يتساءل أندري قورز (André GORZ) في مقاله² عن كيفية الاندماج في المجتمعات المعاصرة التي لا تتم إلا بالعمل، فكون هذه المجتمعات عاجزة عن توفير الشغل لكل الأفراد في المجتمع فهي تعمل على زيادة من عملية الإقصاء في المجتمع، فيعتبر قورز (GORZ) أنَّ هذه المجتمعات أمام أزمة مجتمع وليس أمام أزمة شغل فحسب.

كما يضيف أنَّ العمل أصبح في السنوات الأخيرة عاملاً أساسياً للإقصاء، فيفرق بين نوعين من الإقصاء، الإقصاء من العمل والإقصاء بالعمل، فالأول يخص البطالين بينما الثاني

(1) حسب تقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية للسنة 2004 بلغت نسبة البطالة 25 % ،

وحسب :

IMF, US Energy Information Administration, CIA World Factbook ; Une estimation sur la période 2004 - 2005 situe le niveau de chômage en Algérie à 25,4 pour cent, qui frappe près de 50 pour cent des personnes âgées de moins de 30 ans, est un défi majeur pour l'Algérie.

2 _ GORZ (A), « croissance économique et exclusion social. », *Revue Galilée*, nov. 1992, in RIFAI (N), *Le chômage et le chômeur de longue durée*, l'Harmattan, Paris, 1996, p. 32.

البطالة والإقصاء الاجتماعي

فيتعلق بكل من يمارس عملاً غير ثابت، مؤقت، جزئي وغير خاضع لإتفاقيات العمل، أي العمل الذي لا يدمج تماماً في المجتمعات العمالية وفي المؤسسات، فيجد **قورز (GORZ)** أن أغلبية السكان في المجتمعات المعاصرة ينتمون إلى فئات يسميها بـ (النيو البروليتارية لما بعد الصناعية) - « **Néo prolétariat post industriel** » التي تتميز بكونها لا تكتسب مركزاً اجتماعياً ولا طبقة تنتمي إليها، فهؤلاء النيوبروليتارية يمارسون أعمالاً غير قارة، ذات أجور ضعيفة، كمساعدين أو مستخلفين أو عمال موسمين ... فهذه اللاتطبق حسب تعبير **قورز** محرومة من أي اعتبار اجتماعي¹، فحسب رأيه أيضاً أن كلا الصنفين من المقصيين لا يمكن لهم الاندماج في المجتمع إلا إذا تم إندماجهم كلياً في عمل يصنفه المجتمع كذلك.

فنجد أن الآثار التي تسببها البطالة على المجتمع متعددة ودائمة، فهي قد تؤدي تدريجياً إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش ومن التهميش إلى الجنوح، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع مما صعب على هذا الأخير أي المجتمع من تحقيق التكامل « **Intégration** » بين أفراد المجتمع.

وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم إستقرارية أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الإمتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدراً للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع، فعن طريق العمل يتمكن الفرد أو الشاب من تحقيق استقلاله المادي والمعنوي واكتساب دور ومركز اجتماعي خاص به، وذلك بانتمائه إلى مؤسسة وجماعة عمل، فالعمل حسب **دومينيك شنابر (Dominique SCHNAPPER)** " يشكل تكريس لوضعية النضج adulte بالنسبة للشباب ووسيلة لاكتساب مكانة طبيعية للوجود..."².

1 _GORZ. (A), « Adieux au prolétariat au delà du socialisme », Galilée, 1980, Paris, p. 94, in FRESTIGNE. (C), sociologie de l'exclusion, l'Harmattan, collection « logiques sociales », Paris, Montréal, 1999, p. 92.

2 _SCHNAPPER. (D), L'épreuve du chômage, Edition Gallimard, 1994, p. 76

البطالة والإقصاء الاجتماعي

فغياب هذه " القيمة " يجعل الفرد يشعر بنوع من الكبت والحرمان المادي والإجتماعي والنفسي، كما يصاحبه الشعور بالدونية والإهانة التي تجعل البطال يشعر بعدم الفائدة والضعف الإجتماعي نظرًا لعدم قدرته من التحرر من حالة التبعية والمساعدة بكل أشكالها.

فتعتبر البطالة عملية انقطاع وعدم الاندماج المهني التي تؤدي إلى عدم الاندماج الإجتماعي والنفسي، ومنه إلى الإقصاء الإجتماعي الذي هو نتيجة " تراكم العوائق والإنقطاع التدريجي للعلاقات الإجتماعية"¹.

وهكذا فمع التدهور المستمر الذي شهده سوق العمل خاصة منذ منتصف الثمانينات إلى يومنا هذا والتراجع في نسبة إنشاء مناصب شغل جديدة خلال نفس الفترة جعل من حجم البطالة يصل إلى حوالي 25 % من السكان النشطين الجزائريين، حيث أنّ 50 % منهم لا يتجاوز سنهم 30 سنة وهذا حسب الإحصائيات السابقة الذكر بينما يصرح الديوان الوطني للإحصاء أن 73 % من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة².

إذن مع التراجع الذي يعرفه سوق العمل من حيث مناصب الشغل القارة أصبح العمل المؤقت والغير الرسمي الوسيلة الوحيدة للخروج من حالة النقص والتبعية المادية والإجتماعية الذي يشعر بها الشباب البطال حيث بلغت نسبة الذين يمارسون أعمال مؤقتة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء للثلاثي الأخير لسنة 2004 / 25 %.

فأحدث هذا الوضع تواجدًا لنوعين من الشغل داخل سوق العمل الجزائري القار والمؤقت الذي لا يخضع لإتفاقيات العمل، فهذه الإزدواجية زادت من حدة الشق الإجتماعي بين فئات أصحاب مناصب العمل القارة وفئة البطالين ومن يمارسون أعمال مؤقتة ويشغلون في القطاع الغير الرسمي، بحيث أدى ذلك إلى وجود تباعد بين الفئتين ويظهر التباعد المجالي واضحًا بينهما باعتبارهم يتواجدون في مجالات إجتماعية مختلفة .

1 _ PAUGAUM. (S), « La constitution d'un paradigme » in PAUGAUM. (S), L'exclusion, l'état des savions, Paris, La découverte, 1996, in FRESTIGNE. (C), op. cit. p. 144.

2 _ ONS, Statistiques : emploi et chômage (au troisième trimestre 2004), [http:// www.ons.dz](http://www.ons.dz)

البطالة والإقصاء الاجتماعي

وبالتالي تكون العلاقات والتفاعلات بينهما ضئيلة.

في هذا السياق يرى آلان توران (Alain TOURRAINE) أنَّ العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة كانت عمودية بين الأفراد أي أنَّها علاقات بين الطبقات، فالفرد يكون إما في أعلى أو في أسفل السلم الاجتماعي، أما الآن ونظرًا للتحويلات التي عرفتتها المجتمعات المعاصرة، حدث هناك تحول من مجتمعات عمودية إلى مجتمعات أفقية أين الأفراد يتواجدون إما في مركز أو في محيط المجتمع أي بالتعبير الذي ركز عليه توران (TOURRAINE) " فنحن إما في الدّاخل أو في الخارج"¹ ويقصد بذلك أنَّ الأفراد في المجتمعات المعاصرة يكونوا إما في الدّاخل أي داخل المجتمع مندمجين فيه كليًا وبمارسون أعمالاً قارة أو الخارج أي خارج المجتمع كالبطالين وكالذين يشتغلون في القطاع الغير الرسمي وأصحاب مناصب العمل الغير الرسمي وأصحاب مناصب العمل المؤقتة والجزئية « partiel »، فالمندمجين الذين يتواجدون في الدّاخل يتمتعون بالاندماج المهني والاجتماعي، بينما الذين يتواجدون في الخارج فهم المقيسون وضحية التحويلات الإقتصادية العالمية والإقليمية، فهم محرومون من أي مشاركة فعلية في المجتمع.

فهذه الإزدواجية في المجتمع الجزائري تنمي الشعور باللامساوات عند الفئة المحرومة من العمل الثابت كما أنَّها تؤدي إلى إستقرار شعور بالالإنتماء في النسيج الاجتماعي وإلى زيادة ظاهرة الإقصاء والإفقار* عند هذه الفئات والتي تؤدي حتمًا إلى تفاقم الهامشية marginalisation أو أكثر إلى الإدمان والجنوح.

فمعظم الدراسات النفسية التي تطرقت إلى الآثار التي يحدثها غياب العمل على الفرد تؤكد على أنَّ غياب العمل يجعل الفرد أكثر قابلية وعرضة للمشاكل النفسية، فالدراسة الذي قام بها كل من (BANKS) و (JACKSON) تؤكد على وجود علاقة بين البطالة وظهور

1 _TOURRAINE. (A), « Face à l'exclusion » in collectif, citoyenneté et urbanité, Paris, Esprit, 1999, in FRESTIGNE. (C), op. cit., p. p. 87. 88.

* / حيث بلغت نسبة حد الفقر الإجمالي الأدنى حسب تقرير الخامس للمجلس الوطني الإقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية للسنة 2004 بـ 1,9 % من سكان الجزائر ، وحسب تقرير 2004 حول " الشراكة الأورو المتوسطية " للمنتدى الأورو المتوسطي أنَّ نسبة حد الفقر الأدنى وصلت إلى 2,5 % من إجمالي سكان الجزائر ، le rapport 2004 sur le « partenariat euro méditerranéen », édité par le Forum euro méditerranéen des Instituts

البطالة والإقصاء الاجتماعي

إضطرابات نفسية على الفرد الخالي من العمل أي البطال¹، كما وصل (CREPET) من خلال دراسة له حول العلاقة موجودة بين البطالة والانتحار أنّ هناك ترابط قوي بين إنتشار الواسع للبطالة في المجتمع وبين إرتفاع نسبة الإنتحار، فوجد أنّ 45 % من أخطار الإنتحار ناجمة من البطالة²، ففي السنوات الأخيرة عرف المجتمع الجزائري إرتفاع ملموس لنسبة الإنتحار والتي وصلت حسب المختصين إلى 2 في كل 100 000 نسمة وتقدر بـ 34,1 في كل 100 000 نسمة محاولة إنتحار سنويا وحسب أرقام رسمية فإنّ 62 % من المنتحرين هم من فئة الشباب، وحسب ملاحظات المختصين في الميدان فإنّ هذه الظاهرة أكثر إنتشاراً بين الفئات الغير العاملة³، وهكذا فنجد أنّ البطالة تعمل على إنتشار ظواهر باثولوجية في المجتمع والتي تؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وبالتالي وصول المجتمع إلى مرحلة الأزمة.

إذن فيمكن إعتبار البطالة مثل أية واقعة إجتماعية مهمّة أخرى تطورت وأخذت وضع المشكلة الإجتماعية بشكل واضح، فأصبحت ذات تأثير معوق لعدد من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الإجتماعية وتحديد مراكزهم في المجتمع، فعززت بالتالي هذه المشكلة الممارسات التي تعمل على تخفيض المنزلة - خاصة الإجتماعية - للأفراد الباحثين عن العمل، كما عملت هذه الظاهرة على رفع من معايير التأهيل عند التوظيف أو التشغيل، مما أدت إلى وضع مجموعة من الصفات والشروط صعبت عملية الإندماج المهني للبطالين في المجتمع، بحيث أصبحت القطاعات التي كانت تستقبل عادة العمّال الأقل كفاءة أكثر انتقائية مما كانت عليه، وهذا راجع إلى تخفيض لقيمة الشهادات الدراسية التي عرفت في السنوات الأخيرة تزايداً في العدد، فيؤكد بيار بورديو (Pierre BOURDIEU) في هذا الصدد أنّ الشهادات تتعرض أكثر من أي وقت مضى لتخفيض في القيمة « dévaluation » عندما يكون التزايد لعدد الحاملين الشهادات أسرع من تزايد عدد المناصب المخصص لها⁴، وهذا يعني أنّ قيمتها تتناسب طرذا مع مناصب العمل المتوفرة والمخصصة لها، أي كلما زادت مناصب العمل المخصصة لذوي

1_ BANKS (M.H.), JACKSON. (P.R.), « Unemployment and risk of minor psychiatric disorder in young people: cross sectional and longitunal evidence», Psychological medicine, N 12, 1982, in PUGLIESE (E), Socio-economie du chomage, l'Harmattan, Paris, 1997, p. 159.

2 _CREPET (P.), Le malattie della disoccupazione, Edizioni lavoro, Roma, 1991, cite in PUGLIESE (E), ibid, p. 156.

3 _Djamila Kourta, « Journée mondiale de prévention du suicide», El Watan, jeudi 9 septembre 2004.

4 _BOURDIEU (P.), « Classement, déclassement. », La revue Actes de la recherche en science sociale, N 24, 1987, Edition le seuil, Paris, p. 4.

البطالة والإقصاء الاجتماعي

الشهادات ارتفعت قيمتها وكلما انخفضت هذه المناصب عرفت الشهادات إنخفاض في القيمة في سوق العمل.

فالأشخاص الأكثر تضرراً بهذه العملية أي تخفيض لقيمة الشهادات المدرسية في سوق العمل الذين هم مجردون من أية شهادات مدرسية، حيث تصبح المناصب التي كانت مخصصة لهم في السابق مستحوذة ومفتوحة لذوي الشهادات، بحيث تصبح هذه الفئة أي ذوي الشهادات تنافس الذين هم مجردون من الشهادات في مناصب العمل التي كانت مخصصة لهم، فأصبحت فئة ذوي الشهادات في السنوات الأخيرة تقبل الأعمال التي كانت تصنفها في السابق بالدونية وذلك لتفادي خطر البطالة، كما يرى **بورديو** أيضاً أنّ مردود الرأسمال الدراسي مرتبط بالرأسمال الإقتصادي والاجتماعي الحامله الذي قد يدعم قيمته وارتقائه في السلم الاجتماعي¹، إذن فالقيمة الحقيقية للشهادة خارج المجال الدراسي مرتبط مباشرة بمستوى الرأسمال الإقتصادي والاجتماعي الحامله، بحيث فقدت الخصائص الفردية لطالبي العمل من أهميتها في سوق العمل (كالمستوى التعليمي، الكفاءة والخبرة... الخ) كما زادت هذه الوضعية من تفشي الممارسات الغير السليمة في عملية التوظيف " فلم تعد قوة العمل لوحدها المقبولة في سوق العمل بل الكائن الاجتماعي بكل أبعاده"²، فأصبح التشغيل يتطلب تدخل مجموعة من الوسائل التي تعمل على تسهيل التوظيف لبعض الفئات في المجتمع خاصة القادمين الجدد على سوق العمالة الذين هم في الغالب مجردون من أي مكاسب تساعد على التوظيف - ومن أهمها الخبرة المهنية التي أصبحت في السنوات الأخيرة الشرط الأساسي للتوظيف -، كما أنّها أي هذه الممارسات الغير السليمة تزيد من حدة اللامساواة والتفرقة بين أفراد المجتمع أما العمل، فإضافة إلى النقص الذي يعاني منه سوق من الوظائف الشاغرة، نجد أنّ الأفراد الأكثر تضرراً بالبطالة يعانون من ضعف اجتماعي وثقافي واتصالي التي يزيد من هشاشتهم الاجتماعية وبالتالي يجعل توظيفهم صعباً، فنجد أنّ هذه الفئة تعاني من قلة الرأسمال الاجتماعي الذي أصبح في السنوات الأخيرة يلعب دوراً أساسياً في الحصول على عمل قار، فإلى جانب الدور الذي يلعبه الرأسمال البشري في الحصول على عمل والذي يتمثل في القدرات الشخصية من خبرة وكفاءة ومستوى تعليمي، أصبح الرأسمال الاجتماعي الوسيلة المثلى في الحصول على عمل بسهولة وبالتالي للنجاح الاجتماعي، ويتمثل هذا الأخير أي الرأسمال الاجتماعي في شبكة العلاقات التي يكتسبها الفرد وتتكون هذه الشبكة من جملة

1 **Ibid**, p. 4.

2 **RIFAI (N.)**, **op. cit**, p. 34.

البطالة والإقصاء الاجتماعي

علاقات بين مجموعة من الفاعلين، ولكي تشكل هذه العلاقات رأسمال اجتماعي يجب أن تكون نافعة ومنفعة أي تسمح لصاحبها الاستفادة القسوة من قدراته ومؤهلاته الشخصية للوصول إلى أرقى المراكز وبالتالي تحقيق النجاح الاجتماعي، فنجد أنّ قوة الرأسمال الاجتماعي لا تقاس بعدد العلاقات المباشرة للفرد بل بالخصائص البنيوية لهذه العلاقات¹(2)، إذن فأهمية التي تكتسيها العلاقات الاجتماعية ذات منفعة في الحصول على عمل قار تعزز التفرقة الاجتماعية في المجتمع وتضعف التماسك الاجتماعي بين أفرادها وبالتالي ظهور ظواهر وممارسات تزيد من الإضطراب الاجتماعي.

1 _FORSE (M.) et LANGLOIS (S.), « Présentation – Réseaux, structures et rationalité », in La revue Année Sociologique, N 1, vol 47, PUF, Paris, 1997, p. 33.